الأمم المتحدة

A/AC.109/2004/11

الجمعية العامة

Distr.: General
31 March 2004
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	لمحة عامة	١-٣	٣
ثانيا –	الحالة السياسية	٤-٣٥	٤
	ألف – الخلفية	٤-٨	٤
	باء – الهيكل الحكومي الجديد	٩-١٤	٥
	جيم – التطورات السياسية الأخيرة	١٥-٣٤	٦
	دال – العلاقات الخارجية	٣٥-٤٠	١٣
ثالثا –	البيانات والتطورات الاقتصادية	٤١-٥٨	١٤
	ألف – لمحة عامة	٤١-٤٤	١٤
	باء – الموارد المعدنية	٤٥-٥٢	١٦
	جيم – القطاعات الاقتصادية الأخرى	٥٣-٥٦	١٩
	دال – اليد العاملة	٥٧-٥٨	٢١

200404 200404 04-29248 (A)

رابعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة	٥٩-٦٥	٢١
ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمـــرة	٥٩-٦٢	٢١
بـاء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	٦٣-٦٤	٢٢
جيم - الجمعية العامة	٦٥	٢٢

أولا – لمحة عامة

١ – تقع كاليدونيا الجديدة[١] في المحيط الهادئ، على بعد نحو ٥٠٠ ١ كيلومتر إلى الشرق من استراليا و ٧٠٠ ١ كيلومتر إلى الشمال من نيوزيلندا. وتشمل جزيرة كبيرة واحدة تعرف باسم غراند تير، وجزرا صغيرة تعرف بجزر لويالتي (أوفيا، وماري، وليفو، وتيغا)، وأرخبيل جزر بيلاب، وجزيرة دي بان وجزيرة هون. وتوجد أيضا عدة جزر غير مأهولة إلى الشمال من جزر لويالتي. وتبلغ مساحة غراند تير ٧٥٠ ١٦ كيلومترا مربعا ومساحة الإقليم ١٠٣ ١٩ كيلومترات مربعة. وتقع العاصمة نوميا في الطرف الجنوبي من غراند تير. وينقسم الإقليم إلى ثلاث مقاطعات هي: الجنوب والشمال (الواقعتان على جزيرة غراند تير) وجزر لويالتي.

٢ – ووفقا لتعداد عام ١٩٩٦، بلغ عدد السكان ٨٣٦ ١٩٦ نسمة، وهم مؤلفون من شعوب الميلانيزيين الأصلية المعروفة باسم الكاناك (٤٢,٥ في المائة)؛ والمنحدرين من أصل أوروبي، معظمهم من الفرنسيين (٣٧,١ في المائة)؛ والواليسيين (٨,٤ في المائة)؛ والبولينيزيين (٣,٨ في المائة) وغيرهم، وبخاصة الإندونيسيون والفييتناميون (٨,٢ في المائة). وبيَّن التعداد أيضا أن نصف السكان تقريبا هم دون سن الخامسة والعشرين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، قدّر مكتب الإحصاء عدد السكان بـ ٩٠٤ ٢١٥ نسمة، وتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ٠٠٠ ٣٣٢ نسمة[٢] بحلول عام ٢٠٢٥. وتعيش أغلبية السكان (٦٨ في المائة) في مقاطعة الجنوب، ولا سيما حول منطقة نوميا الكبرى، في حين أن ٢١ في المائة من السكان يعيشون في مقاطعة الشمال و ١٠,٦ في المائة فقط يعيشون في جزر لويالتي. وفي عام ١٩٩٦، كانت شعوب الكاناك الأصلية تمثل ٧٧,٩ في المائة من سكان مقاطعة الشمال و ٩٧,١ في المائة من سكان الجزر، ولكن لم تكن نسبتها تتجاوز ٢٥,٥ في المائة من سكان مقاطعة الجنوب. وأما ثاني أكبر فئة من سكان الإقليم، وهم المنحدرون من أصل أوروبي، فإن ٨٩ في المائة منهم يعيشون في مقاطعة الجنوب. واللغة الرسمية هي الفرنسية، ويوجد نحو ٢٨ لهجة ميلانيزية – بولينيزية مستخدمة.

٣ – وقد أدى اتفاق نوميا (A/AC.109/2114، المرفق)، الموقّع في أيار/مايو ١٩٩٨ بين حكومة فرنسا وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني المؤيِّدة للاستقلال وحزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية المؤيد لعدم الانفصال، إلى إحداث تغيير جذري في الهياكل السياسية والإدارية في كاليدونيا الجديدة. وبموجب أحكام هذا الاتفاق، اختارت الأطراف في كاليدونيا الجديدة اعتماد حل يتم التفاوض عليه والتحول تدريجيا إلى الاستقلال ذاتيا عن فرنسا بدلا من إجراء استفتاء فوري بشأن الوضع السياسي. وقد بدأ نقل السلطات

من فرنسا في عام ٢٠٠٠، ومن المقرر أن ينتهي بعد مرور فترة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ عاما؛ وعندئذ، سيختار الإقليم الاستقلال التام أو أي شكل من أشكال الدولة التي تربطها علاقات بفرنسا. ويرد في الفرع الثاني أدناه وصف للعملية السياسية والتشريعية الجارية وللترتيبات المؤسسية الجديدة المعمول بها في كاليدونيا الجديدة. وترد في الفرع الثالث خصائص الاقتصاد والعمل في كاليدونيا الجديدة، فضلا عن وصف للجهود الجارية لتنفيذ سياسة ترمي إلى تقويم أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين مقاطعة الجنوب الأكثر ازدهارا ومقاطعة الشمال وجزر لويالتي الأقل تقدما.

ثانيا - الحالة السياسية

ألف - الخلفية

٤ - نص اتفاق نوميا على عدد من الخطوات من أجل التوصل إلى حل لمستقبل الإقليم عن طريق التفاوض وبتوافق الآراء. وعلى نحو ما جاء في ديباجة الاتفاق، فإن ''هذا الحل سيحدد النظام السياسي في كاليدونيا الجديدة وترتيبات تحررها في غضون العشرين سنة القادمة''. ومن بين تلك الخطوات إجراء تعديلات دستورية، وإنشاء مؤسسات جديدة، والاعتراف الكامل بهوية الكاناك وحقوقهم، ووضع معايير للناخبين، ونقل السلطات تدريجيا من الدولة الفرنسية إلى سلطات كاليدونيا الجديدة.

٥ - وفي ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، أقر البرلمان الفرنسي بأغلبية ٨٢٧ صوتا مقابل ٣١ صوتا، إصلاحا دستوريا تضاف بموجبه مادتان جديدتان إلى الدستور الفرنسي هما المادتان ٧٦ و ٧٧. وتنص المادة ٧٦ على دعوة شعب كاليدونيا الجديدة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ إلى الإعلان عن رأيه في أحكام اتفاق نوميا. وتنص المادة ٧٧ على أن يتم، بعد الموافقة على الاتفاق، عرض دستور على البرلمان للتصويت عليه يُمكِّن كاليدونيا الجديدة من المضي قدما في ضوء الاتفاق.

٦ - وقبل إجراء الاستفتاء قام الحزبان الرئيسيان في كاليدونيا الجديدة، وهما جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وحزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية، بحملة بين ناخبيهما للموافقة على الاتفاق. وصدق الكاليدونيون على الاتفاق في استفتاء جرى في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ واشترك فيه ٧٤ في المائة من الناخبين الذين صوتوا بنسبة ٧٢ في المائة لصالح الاتفاق.

٧ - وعقب الاستفتاء، نص اتفاق نوميا على صياغة مشروع قانون أساسي وقانون عادي يجسدان العلاقات الجديدة بين فرنسا وكاليدونيا الجديدة . وقد عرض النصان على

البرلمان الفرنسي وتمت المصادقة عليهما في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩. ويدوّن القانون الأساسي المسائل الدستورية وهي السلطات التي ستنقل إلى المؤسسات المنشأة حديثا في كاليدونيا الجديدة وتنظيم هذه المؤسسات والقواعد المتعلقة بالجنسية الكاليدونية والنظام الانتخابي، والموعد النهائي والشروط التي سيحددها الكاليدونيون للحصول على السيادة الكاملة. ويعالج القانون العادي المسائل الأخرى، ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية، المشمولة باتفاق نوميا.

٨ - كما اقتضت مسألة الأهلية للتصويت في الانتخابات المقبلة في كاليدونيا الجديدة اتخاذ إجراءات تشريعية خلال سنة ١٩٩٩ (انظر A/AC.109/2000/4، الفقرة ٢٢). ولم يحدد بعد موعد عقد جلسة استثنائية للبرلمان الفرنسي (تشترك فيها الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ) للمصادقة على تعديل دستوري ينص على أن الأشخاص الذين أقاموا في الإقليم عددا محددا من السنين هم فقط المؤهلون للتصويت في الاستفتاء المقبل عن تحديد المصير. وفي هذا الصدد، رفضت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، في تموز/يوليه ٢٠٠٢، دعوى قدمتها رابطة للناخبين في كاليدونيا الجديدة زعمت فيها أن استثناء بعض الناخبين من سجل الناخبين في الاستفتاء المقبل في كاليدونيا الجديدة ينطوي على تمييز وأن الآجال المحددة للتصويت على الاستفتاء مفرطة. وقضت اللجنة بأن ذلك لا يمثل انتهاكا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لأن الآجال المحددة للاستفتاء اعتبارا من سنة ٢٠١٤ فصاعدا ليست مفرطة "ما دامت تتماشى مع طبيعة وهدف عمليات التصويت، المتمثلين في إرساء عملية لتحديد المصير يشارك فيها الأشخاص القادرون على إثبات وجود روابط قوية بينهم وبين الإقليم الذي يجري البت في مستقبله"[٣].

باء - الهيكل الحكومي الجديد

٩ - ما زالت كاليدونيا الجديدة تصوِّت في الانتخابات الرئاسية الفرنسية وتقوم بانتخاب عضو واحد من أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي واثنين من أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية. غير أنه في أعقاب دخول القانون الأساسي حيز النفاذ في سنة ١٩٩٩، تم إنشاء هيكل حكومي جديد بالإقليم على النحو الذي يرد وصفه أدناه.

١٠ - ويمثِّل الكونغرس الجمعية التشريعية في كاليدونيا الجديدة. وهو يضم ٥٤ عضوا، يتألفون من سبعة أعضاء من مجلس مقاطعة جزر لويالتي و ١٥ عضوا من مجلس مقاطعة الشمال و ٣٢ عضوا من مجلس مقاطعة الجنوب. وينتخب الأعضاء لمدة خمس سنوات.

١١ - أما السلطة التنفيذية في كاليدونيا الجديدة فهي الحكومة التي يتولى رئاستها الرئيس. ويقوم الكونغرس بانتخاب هذه الحكومة وهي مسؤولة أمامه وتضم ما بين ٥ أعضاء

و ١١ عضوا، ويحدد الكونغرس العدد المطلوب من الوزراء قبل انتخاب الحكومة. وتُعد الحكومة قرارات الكونغرس وتنفِّذها، كما تعين الموظفين العموميين والإداريين وتشرف على تنفيذ الأشغال العامة، وتدير الموارد المحلية وتبدي رأيها بشأن المشاريع المتصلة بالمناجم في الإقليم وتعد مدونة قوانين الإقليم.

١٢ - ويتولى كل مجلس من مجالس المقاطعات المسؤولية عن جميع ما يتصل بمقاطعته من مسائل لا يتولاها مباشرة رئيس مجلس المقاطعة. ويكون رئيس مجلس المقاطعة بمثابة المدير التنفيذي للمقاطعة، المسؤول، بصفته هذه، عن إدارة المقاطعة وتنظيم التوظيف في القطاع العام على صعيد المقاطعة. وينتخب أعضاء المجلس لفترة خمس سنوات.

١٣ - ويسدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشورة إلى الحكومة بشأن المشاريع ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي وما يحتمل أن يقدم إليها من قوانين تحمل هذا الطابع. ويضم هذا المجلس ٢٨ ممثلا عن المنظمات المهنية والعمالية والثقافية وعضوين يعينهما مجلس الشيوخ العرفي، بالإضافة إلى ٩ شخصيات يمثلون الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كاليدونيا الجديدة تعينهم الحكومة بناء على مشورة مجالس المقاطعات.

١٤ - والمجالس العرفية مجموعة موازية من المؤسسات في ثماني مناطق هي مشكّلة بحيث تتناسب مع الاعتراف السياسي الكامل بهوية الكاناك. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد مجلس شيوخ عرفي على نطاق الإقليم، يضم ١٦ عضوا، يختار عضوين منهم كل مجلس عرفي. ولهذا المجلس تمثيل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الإداري، والمجلس الاستشاري المعني بالمناجم، ووكالات التنمية المحلية. ويتعين على الأجهزة التنفيذية والتشريعية لكاليدونيا الجديدة أن تستشير مجلس الشيوخ العرفي والمجالس العرفية بشأن المسائل التي تتصل اتصالا مباشرا بهوية الكاناك.

جيم - التطورات السياسية الأخيرة

١٥ - في أعقاب مصادقة شعب الإقليم على اتفاق نوميا وتدوين أحكامه في القانون الفرنسي، لم تعد كاليدونيا الجديدة تعتبر واحدا من الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار. بل أصبحت حكومة فرنسا تعدها كيانا قائما بذاته له مؤسساته وتنقل إليه بعض سلطات الدولة تدريجيا على نحو لا رجعة فيه. ونقلا عن الدولة القائمة بالإدارة، فقد ظل العمل مستمرا بصورة سليمة في المؤسسات التي أنشئت بموجب اتفاق نوميا حتى عام ٢٠٠٣، وظلت الأحزاب المؤيدة للاستقلال والأحزاب المؤيدة للاندماج ملتزمة بتنفيذ الاتفاق.

١٦ - وما زالت الأحزاب السياسية الرئيسية في كاليدونيا الجديدة هي حزب التجمع المؤيد لعدم الانفصال، حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية سابقا، الذي على الرغم من تغيير اسمه ما زال يُشار إليه في أغلب الأحوال باسمه السابق، وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني المؤيدة للاستقلال، التي تضم عدة أحزاب صغيرة مؤيدة للاستقلال واتحاد لجان التنسيق المعتدل الداعي للاستقلال، الذي انشق عن جبهة الكاناك ليؤيد الحكومة التي يسيطر عليها حزب التجمع.

١٧ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، احتفلت كاليدونيا الجديدة بالذكرى السنوية الخمسين بعد المائة للحكم الفرنسي في احتفال أُطلق عليه ''١٥٠ سنة وما بعدها''. إلا أن الاحتفال السنوي أثار الشقاق، لأن كثيرا من الكاناك ما زالوا ينظرون إلى هذه الذكرى ''كيوم حداد''، وظهرت نداءات تدعو إلى تغيير تاريخ الاحتفال بالعيد القومي إلى يوم ٢٦ حزيران/يونيه للاحتفال بذكرى توقيع اتفاقي ماتينيون لعام ١٩٨٨، الذي أنهى فترة من الصراع العرقي ومهد الطريق أمام المفاوضات حول الحكم الذاتي. وحاولت الحكومة أن تجعل الحدث شاملا للجميع بأن أقامت نصبا لطوطم ينتمي للكاناك في الميدان الرئيسي بنوميا. ولكن عند الاحتفال بالحدث، اعترض عمدة نوميا على الموقع، فأُقيم النصب الذي يحمل الطوطم في خليج نوميا بدلا من هذا المكان[٤].

١٨ - وقد أقيمت الانتخابات الأخيرة للكونغرس، وهو الهيئة التشريعية لكاليدونيا الجديدة، في أيار/مايو ١٩٩٩. ويشغل حزب التجمع ٢٤ مقعدا من أصل ٥٦ مقعدا، وتليه في عدد المقاعد جبهة الكاناك التي حصلت على ١٨ مقعدا. ومن المقرر إجراء الانتخابات التالية في أيار/مايو ٢٠٠٤.

١٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، انتخب أعضاء الكونغرس حكومة كاليدونيا الجديدة. وانتخب بيير فروجيي، وهو عضو في حزب التجمع وفي الجمعية الوطنية الفرنسية، ثاني رئيس لكاليدونيا الجديدة. وانتخبت ديوي غورودي من جبهة الكاناك نائبة للرئيس. وكانت السيدة غورودي، وهي أستاذة في جامعة الكاناك، أول امرأة تشغل هذا المنصب. وما انفك دعاة بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية يمثلون الأغلبية في الحكومة الجديدة، حيث يشغلون ٧ مقاعد من أصل ١١ مقعدا؛ إذ حصل حزب التجمع على ست حقائب وزارية، فيما نال حليفه، اتحاد لجان التنسيق الداعية إلى الاستقلال، مقعدا واحدا. أما من جانب أنصار الاستقلال، فقد حصلت جبهة الكاناك على ثلاث حقائب، ونال أحد عناصرها، وهو اتحاد كاليدونيا، حقيبة واحدة. وفيما بعد، فقدت جبهة الكاناك واحدا من مقاعدها

الثلاثة بعدما قضى مجلس الدولة الفرنسي بوقوع مخالفات في الانتخابات، وهو قرار أسهم في زيادة تعزيز تحالف حزب التجمع واتحاد لجان التنسيق.

٢٠ - وقد ازداد تزعزع الاستقرار السياسي في كاليدونيا الجديدة بسبب وجود ''شرط الحكم التضامني'' في اتفاق نوميا، الذي ينص على أنه إذا استقال عضو من الأعضاء العشرة في الوزارة وتعذر الاستعاضة عنه أو عنها من الحزب الذي يمثله، يُعاد انتخاب الحكومة بأسرها بالتصويت في الكونغرس. وقد فجرت استقالة وزير من الكاناك الدعوة إلى هذه الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بعد أن أعرب ذلك الوزير عن خيبة أمله إزاء انعدام التضامن الحكومي أو تقاسم السلطة داخل الحكومة، مع ظهور احتمال لجوء الأحزاب المتذمرة إلى ذلك الشرط مرة ثانية لكي تضغط من أجل إجراء انتخابات جديدة[٤].

٢١ - ومن مؤسسات الإقليم الأخرى مجلس الشيوخ العرفي الذي تم تشكيله رسميا في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩، ويعتبر الضامن لهوية الكاناك. وتأخذ رئاسة مجلس الشيوخ العرفي بنظام التناوب لكفالة مشاركة كل منطقة من المناطق العرفية السبع. وانتخب المجلس رئيسا جديدا، هو غابرييل بوداييه، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وقد صرح السيد بوداييه بأن اهتمامه سينصب على حقوق السكان الأصليين في موارد معدن النيكل في كاليدونيا الجديدة، وتدريس لغاتهم في المدارس، ورسم خرائط للأراضي التقليدية[٤].

٢٢ - وآخر مؤسسة من مؤسسات الإقليم هي المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكاليدونيا الجديدة، الذي أنشئ رسميا في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠. ويتألف المجلس من ٣٩ عضوا، منهم ٢٨ يمثلون المنظمات المهنية والنقابات العمالية والرابطات التي تعكس الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكاليدونيا الجديدة. وما زال الكونغرس يستشير المجلس في جميع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٢٣ - وفيما يتعلق بمؤسسات الدولة الفرنسية، انتخب السيد سيمون لوكوت، عضو مجلس الشيوخ الحالي عن حزب التجمع في انتخابات مجلس الشيوخ الفرنسي، التي أُجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عضوا في مجلس الشيوخ عن كاليدونيا الجديدة لمدة تسع سنوات أخرى. وفي الانتخابات الرئاسية الفرنسية، نال شيراك ٨٠,٧٢ في المائة من مجموع أصوات أبناء كاليدونيا الجديدة، فيما نال جون - ماري لوبان ١٩,٥٨ في المائة[٥]. وفي انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية التي أجريت في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أعاد الناخبون الكاليدونيون مجددا عضوين من حزب التجمع المؤيد لعدم الانفصال إلى مقعديهما، وهما جاك لافلور الذي شغل المقعد في باريس لمدة ٢٤ عاما، والرئيس الحالي، بيير فروجيي[٦].

٢٤ - وفيما يتعلق بالتمثيل الرسمي للدولة الفرنسية في الإقليم، حصل تغيير في منصب المفوض السامي. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٢، خلف دانييل قنسطنطين المفوض السامي السابق، تييري لاتستي[٧].

٢٥ - وعلى النحو المتوخى في اتفاق نوميا، شرعت المؤسسات الجديدة عام ١٩٩٩ في سن قوانين البلد التي لها كامل قوة القانون ولا يمكن الطعن فيها إلا أمام المجلس الدستوري. ومنذ عام ١٩٩٩، تم اعتماد ٢٤ من تلك القوانين. وحسب آخر المعلومات المتاحة أثناء الفترة قيد الاستعراض، فإن القوانين العشرة التي أقرت عام ٢٠٠٢، كانت تتعلق بأمور منها الضمان الاجتماعي، والأنظمة الضريبية في قطاعات استخراج المعادن وضرائب الكهرباء المفروضة على المجتمعات المحلية، والميدان البحري العام.

٢٦ - وينص اتفاق نوميا أيضا على السلطات التي تشترك في ممارستها الدولة الفرنسية وكاليدونيا الجديدة، ألا وهي: العلاقات الخارجية؛ ودخول الرعايا الأجانب وإقامتهم؛ والقانون والنظام؛ والقمار؛ والاتصالات السمعية والبصرية؛ والبحوث والتعليم العالي؛ والتعليم الثانوي. وينبغي نقل عدد من الخدمات والاختصاصات الأخرى تدريجيا من الدولة إلى حكومة كاليدونيا الجديدة (انظر A/AC.109/2001/14، الفقرة ٢١). وفي عام ٢٠٠٣، اتُخذت خطوات لإنجاز نقل الخدمات المتصلة بالتفتيش العمالي والتجارة الخارجية والتعليم الابتدائي واستخراج المعادن والطاقة. ووفقا لما أعلنته حكومة فرنسا، ينبغي في مطلع عام ٢٠٠٣ نقل هيئتين حكوميتين، هما معهد تدريب الموظفين الإداريين ومكتب البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية. وينبغي نقل عدد من السلطات الأخرى في مرحلة ثانية، ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩، وتشمل الاختصاصات المتوقع نقلها مستقبلا قطاعات الشرطة والتعليم والتجارة.

٢٧ - وعلى الرغم من أوجه التقدم المؤسسي والإداري الكبير المذكورة آنفا، فما زال استمرار الخلاف بين حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، بشأن تفسير مفهوم ''الحكم التضامني'' يعوق إحراز تقدم في إدارة شؤون الحكومة. وتعاظم الخلاف نظرا لعدم وجود تعريف محدد لمفهوم الحكم التضامني في القانون الأساسي لعام ١٩٩٩، الذي ينص بوضوح على أن الحكومة مسؤولة بشكل تضامني وجماعي عن إدارة الشؤون الداخلة ضمن اختصاصها. غير أن الاختلاف بين المواقف بشأن مفهوم الحكم التضامني ومسائل حساسة أخرى، كأهلية الاقتراع ومبادرات استخراج المعادن، استمر خلال الفترة المستعرضة (انظر A/AC.109/2002/13، الفقرة ٢٥). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، رفض أعضاء مجلس الوزراء الذين ينتمون إلى جبهة

الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني أن ينتقلوا من مبنى مجلس الوزراء في وسط المدينة إلى مبنى الحكومة الجديد بحجة أن المبنى الجديد، هو ''ملحق'' للمقر الكائن بالمقاطعة الجنوبية التي يسيطر عليها حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية. وصرّح الناطق باسم الجبهة بما يلي: ''إن ما ننشده هو حكومة يكون مقرها في أرض محايدة. وهذه هي الوسيلة الوحيدة لحماية اتفاق نوميا وتمهيد السبيل أمام التقاسم الحقيقي للسلطة''[٨]. وبعد ذلك بأسابيع قليلة، أعرب جيرال كورتو، وهو عضو في الاتحاد الكاليدوني المؤيد للاستقلال، عن الاستياء العام مما زعم من عدم قيام حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية بالتشاور في المسائل الحكومية، وذلك عند استقالته من البرلمان، مما تسبب في إجراء انتخابات جديدة (انظر الفقرتين ١٩ و ٢٠ أعلاه). ووصف الرئيس فروجييه الاستقالة بأنها ''حدث لا أهمية له ومشين ومضيعة لوقت الجميع''. وبعد انتخابات الكونغرس التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعادت الحكومة نفسها تقريبا إلى السلطة، وصرح الرئيس بأن مبدأي تقاسم السلطة والحكم التضامني لا يعنيان ''حق النقض''[٩]. ونقلا عن السلطة القائمة بالإدارة، فإن السيناريو السياسي لكاليدونيا الجديدة يبدو أكثر هدوءا وأقل استقطابا خلال عام ٢٠٠٣، وذلك بغض النظر عن وجود بعض الخلافات. بيد أن من رأي وحدة الاستخبارات الاقتصادية أن الاستياء السائد في صفوف السكان الكاناك الأصليين، إزاء بطء خطى تنفيذ اتفاق نوميا، من المتوقع أن يظل يؤجج التوتر السياسي أثناء الفترة قيد الاستعراض. وعلاوة على ذلك، هناك قلق متزايد بين صفوف جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني إزاء عدم تمثيلهم في الحكومة[٤].

٢٨ - وقد زادت زيارة الرئيس جاك شيراك في تموز/يوليه ٢٠٠٣ حدة التوتر الذي طال بين الأحزاب المؤيدة للاستقلال والأحزاب المعارضة له. ومن المرجح بالنسبة للتحقيق الذي يجري بشأن ما إذا كانت قوات الأمن قد استُفزت حتى تستخدم الغازات المسيلة للدموع أثناء الاحتجاجات التي صاحبت زيارة الرئيس شيراك - أن يثبت أنه من عناصر الفرقة والانقسام. إلا أن الحكومة الفرنسية أعربت عن نيتها في أن تكون محايدة وأن تقوم بدور الحكم أثناء عملية نوميا. وأكد الرئيس شيراك على دور الحكومة الفرنسية كشريك في عملية نقل المزيد من الاختصاصات إلى كاليدونيا الجديدة. وبينما أكد أن أحكام اتفاق نوميا ستنفذ وتحترم تماما من جانب الدولة، أعلن أيضا أن الدولة ستساعد أكثر على تطوير التعليم والبيئة والتعاون الإقليمي والمشاريع التعدينية.

٢٩ - وتأثر المسرح السياسي أيضا في أثناء السنوات القليلة الماضية بالانقسامات الداخلية في حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني. ففي داخل الحزب الذي يدعو إلى عدم الانفصال، طفت الانقسامات إلى

السطح في حزيران/يونيه ٢٠٠١ حين شجب بعض أعضاء الحزب ''الزعامة الثابتة'' لمؤسس الحزب ورئيسه، جاك لافلور. وعلى الرغم من ذلك، عزلت قيادة الحزب المنشقين وأُعيد انتخاب لافلور[١٠]. وفي انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية في تموز/يوليه ٢٠٠٢، لقت أيضا زعامة لافلور معارضة من داخل الحزب وأجبر على خوض انتخابات دورة التصفية من أجل تأمين مقعده. وتشير أيضا المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة إلى تأسيس الاتحاد من أجل الأغلبية الديمقراطية في كاليدونيا الجديدة في آب/أغسطس ٢٠٠٢ من أجل توحيد مناهضي الاستقلال الذين يعارضون سياسات لافلور. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أصدر لافلور بيانا مكتوبا قال فيه إنه ينوي اعتزال العمل السياسي، ولكنه لم يحدد موعد تقاعده، وظل رئيسا لحزب التجمع خلال الفترة المستعرضة[١١].

٣٠ - وكانت الانقسامات داخل معسكر دعاة الاستقلال ظاهرة للعيان أيضا منذ استقالة زعيم جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، روك واميتان، من الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ واحتدام الصراع بين مختلف الجهات التي يضمها الحزب. وعلى أثر عقد عدد من المؤتمرات، تقرر أن تعهد في عام ٢٠٠٢ زعامة الحزب الداعي إلى الاستقلال إلى مكتب سياسي متعدد الأطراف يتألف من ثمانية أعضاء ويضم ممثلين عن كل جهة من الجهات الرئيسية الأربع لجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني (الاتحاد الكاليدوني وحزب الكاناك للتحرير والتجمع الديمقراطي الأوقيانوسي واتحاد الأحزاب الميلانيزية). واستمر التشردم في الانتخابات البلدية في جزيرة ليفو حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عندما تنافست الجهات الداعية للاستقلال على قوائم مستقلة[٨]. وكان يؤمل، بالنسبة لمؤتمر تأخر طويلا كان من المقرر أن تعقده جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أن يؤدي إلى تسوية للخلافات ووضع برنامج عمل مشترك للانتخابات التي ستجري على صعيد المقاطعات في أيار/مايو ٢٠٠٤. غير أنه يرجح ألا تقوم هذه الجبهة، التي ما زالت بدون زعيم منذ عام ٢٠٠١، بانتخاب زعيم جديد إلا بعد الانتخابات. كما أن حالة عدم الاستقرار المتواصلة هذه يمكن أن تهدد عملية تنفيذ اتفاق نوميا برمتها. ولا يستبعد حل هذه الجبهة[٤].

٣١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وقبل زيارة الرئيس شيراك، عقدت لجنة الموقعين على اتفاق نوميا اجتماعا في كون بكاليدونيا الجديدة. وضم الوفد الوزير الفرنسي لشؤون أقاليم ما وراء البحار وممثلين عن أحزاب كاليدونيا الجديدة السياسية، وحزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني. ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، أكدت الأطراف في بيان مشترك أن المؤسسات التي أنشئت بموجب اتفاق نوميا تسير الأعمال فيها سيرا حسنا وأن نقل

السلطات المتوخى في هذا الاتفاق يسير على قدم وساق. فالسلطات في مجالات التدقيق في مسائل العمل، والتجارة الخارجية، والتعليم الابتدائي ومصلحتي المناجم والطاقة قد نُقلت بالفعل إلى كاليدونيا الجديدة. وأعاد أعضاء اللجنة تأكيدهم على عزمهم الاجتماع بطريقة متواترة ومتابعة تنفيذ اتفاق نوميا والإصلاحات الجارية متابعة دقيقة. ووفقا للمعلومات الموجزة التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة عن الاجتماع، تم تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في القطاعات التالية: التعليم، والرياضة، والتدريب المهني الوظيفي. وبالنسبة للتعليم، ذكرت اللجنة أن حكومة فرنسا ماضية في بذل جهودها لرفع مستوى التعليم الابتدائي والثانوي والمتخصص.

٣٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وبعد زيارته كاليدونيا الجديدة، خلص وفد ضم برلمانيين فرنسيين إلى أن تنفيذ اتفاق نوميا ماض بدون عقبات. غير أن الكاناك حاججوا بأن الإصلاحات الواردة في الاتفاق تنفذ بغاية البطء، لا سيما تلك المتعلقة بشروط إقامة الناخبين (انظر الفقرة ٨ أعلاه). وفي غضون ذلك، وعد الرئيس شيراك بتسوية هذه المسألة قبل عام ٢٠٠٧[٤].

٣٣ - وثمة مسألة أخرى ما برحت تتسبب في بعض التوتر في كاليدونيا الجديدة، ألا وهي التوترات العرقية التي نشبت بين الكاناك والمستوطنين الذين وفدوا من إقليمي ''واليس'' و ''فوتونا'' الفرنسيين، حيث اشتعلت المواجهات بينهما في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، (انظر الوثيقة A/AC.109/2002/13، الفقرات ٣٠-٣٢، والوثيقة A/AC.109/2003/7، الفقرة ٣٢). وفي حين أن عدد سكان جزيرتي ''واليس'' و ''فوتونا'' يبلغ ١٥٠ ٠٠٠ نسمة، يبلغ عدد سكان كاليدونيا الجديدة ٢٠ ٠٠٠ نسمة. وبعد نزاع طويل على إسكان المجموعات التي قدمت من ''واليس'' و ''فوتونا'' على أرض متنازع عليها قرب نوميا، تم، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، نقل آخر الأسر ''الواليسية''، التي بلغ عددها ٣٠ أسرة، من هذه المنطقة في حماية الشرطة. وحدا قرار إجلاء ''الواليسيين'' بزعيم حزب التحالف المعارض ديدييه لورو، إلى الادعاء بوقوع تطهير عرقي. ويتوقع أن يحصل ''الواليسيون'' على تعويضات من الدولة الفرنسية[٤].

٣٤ - ونقلا عن المفوض السامي الفرنسي، أظهرت التوترات العرقية مدى هشاشة عملية نوميا. وحث المفوض السكان المحليين المعنيين على التعاون مع الدولة والمؤسسات المحلية لمعالجة انعدام التوازن الاجتماعي والاقتصادي في الإقليم. وبعد عقد العديد من الاجتماعات، اتفق زعماء الكاناك والواليسيين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ على تسوية خلافاتهم سلميا. وفي غضون ذلك، وقعت وزيرة أقاليم ما وراء البحار، في كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٢، اتفاقا للتنمية قيمته ٢٥ مليون يورو مع ''واليس'' و ''فوتونا'' يرمي إلى وقف تدفق سكانهما[١٢]. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وقعت المجموعتان اتفاقا ينص على تبني مبدأ الحوار بشأن جميع القرارات التي تتخذها كاليدونيا الجديدة والتي يمكن أن يكون لها تداعيات على سكانها الذين قدموا من ''واليس'' و ''فوتونا''[١٣].

دال – العلاقات الخارجية

٣٥ – يحكم القانون الأساسي لعام ١٩٩٩ الإطار القانوني الذي قد ترغب كاليدونيا الجديدة أن تُقيم في نطاقه علاقاتها الخارجية. وفي هذا الخصوص، اتفق المشاركون في اجتماع الأطراف الموقعة على اتفاق نوميا الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ على أهمية تنمية العلاقات التجارية وغير التجارية مع الطرفين الكبيرين الفاعلين في منطقة المحيط الهادئ (أستراليا ونيوزيلندا)، فضلا عن دول جزر أخرى، والتأسيس على الصلات القائمة ضمن المنظمات الإقليمية. ومن الشواغل الأخرى التي تم الإعراب عنها هي الحاجة إلى إقامة صلات أفضل داخل الاتحاد الأوروبي نظرا لأهميته السياسية والتجارية والمالية. ودعت الأطراف الموقعة إلى اتخاذ خطوات تشريعية لمنح رئيس كاليدونيا الجديدة سلطات التفاوض على الاتفاقات الدولية وتوقيعها، وطلبت تحسين التنسيق بين الدولة الفرنسية (من خلال المفوض السامي في نوميا) وحكومة كاليدونيا الجديدة، واتفقت على ضرورة مواصلة تدريب موظفي كاليدونيا الجديدة على الدبلوماسية.

٣٦ – وتمشيا مع ما تقدم، واصلت كاليدونيا الجديدة تنمية اتصالاتها مع جيرانها في منطقة المحيط الهادئ خلال عام ٢٠٠٣.

٣٧ – وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، اجتمع الرئيس شيراك في بابيت، بتاهيتي، برؤساء دول منطقة المحيط الهادئ. وخلال الاجتماع، أعرب الرئيس عن عزمه على تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة، لا سيما بين إقليمي بولينيزيا وكاليدونيا الجديدة الفرنسيين الموجودين في منطقة المحيط الهادئ. وأعلن الرئيس شيراك أن المبلغ المخصص لصندوق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الخاص بمنطقة المحيط الهادئ سيضاعف ليبلغ ٠٠٠ ٣٥٢ ٣ يورو. ومن المقرر أن يقوم وفد من منتدى جزر المحيط الهادئ بزيارة كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠٠٤، وذلك لتقييم مدى التقدم الذي تم إحرازه بصدد تنفيذ اتفاق نوميا. وكانت آخر بعثة من بعثات هذا المنتدى قد زارت الإقليم في عام ٢٠٠٢.

٣٨ – وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، ونقلا عن الدولة القائمة بالإدارة، اتضح من جديد ما لاتفاق فرانز المتعلق بالتأهب للكوارث وتقديم المساعدة الطارئة، الذي وقعته فرنسا وأستراليا ونيوزيلندا، من فعالية في تقديم المساعدة إلى فيجي حينما ضربها الإعصار ''آمي''

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، عقد اجتماع في كانبيرا ضم ممثلين عن الدول التي وقعت الاتفاق. كما عززت كاليدونيا الجديدة علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، حضر ممثل عن الإقليم المنتدى الأول لبلدان وأقاليم ما وراء البحار الذي عقده الاتحاد الأوروبي في جزر الأنتيل الهولندية من أجل تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وكفالة حصول بلدان وأقاليم ما وراء البحار على جميع المزايا المالية والإنمائية التي لها أحقية فيها[١٤].

٣٩ - وعلى الصعيد الثنائي، وقعت كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠٠٢ اتفاقا مع فانواتو بشأن المبادلات في مجالات الصحة والتعليم والشباب. وفي عام ٢٠٠٣، أجرى رئيس وزراء فانواتو زيارة لكاليدونيا الجديدة لمناقشة نتائج ومستقبل اتفاقية التعاون التي تغطي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ والتي خصص لها ٠٠٠ ٥٠٠ يورو. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، زار وزير الزراعة والتجارة البحرية ووزير السياحة النيوزيلنديان كاليدونيا الجديدة لمناقشة مسائل مختلفة.

٤٠ - وفي عام ٢٠٠٣، قررت حكومة كاليدونيا الجديدة السماح للمواطنين اليابانيين بزيارة كاليدونيا الجديدة والبقاء فيها لمدة ٩٠ يوما بدون تأشيرة دخول. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أعلنت اليابان عن عزمها فتح قنصلية في نوميا.

ثالثا - البيانات والتطورات الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٤١ - تُعدّ كاليدونيا الجديدة، بإمكاناتها الاقتصادية الهائلة، إحدى الأمم الغنية في منطقة المحيط الهادئ. ويتمتع مواطنو كاليدونيا الجديدة، الذين يبلغ متوسط دخل الفرد منهم سنويا ٨٠٠ ١٢ دولار، بأحد أعلى مستويات الدخل في منطقة المحيط الهادئ[١٥]. إلا أن كاليدونيا الجديدة تعاني أيضا من اختلال هيكلي مزمن بين المقاطعة الجنوبية المهيمنة اقتصاديا والمقاطعة الشمالية وجزر لويالتي الأقل نموا بكثير. لذلك انصب الكثير من الجهود التي بذلتها حكومة فرنسا ومؤسسات كاليدونيا الجديدة في العقد الماضي في سياق اتفاقي ماتينيون لعام ١٩٨٨ (انظر A/AC.109/2003، الفقرات من ٩ - ١٤) واتفاق نوميا على إصلاح الخلل، أي تحقيق التوازن بين المقاطعات الثلاث من حيث الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية وإمكانات العمالة. لذا، تم رصد ٧٠ في المائة من المساعدة التي تقدّمها الدولة إلى الإقليم بحيث تُستثمر في المقاطعة الشمالية وجزر لويالتي، على أن تُستثمر نسبة الثلاثين في المائة المتبقية في المقاطعة الجنوبية. ووفقا للسلطة القائمة بالإدارة، فإن مجموع قيمة عقود مشاريع التنمية في كاليدونيا

الجديدة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ يبلغ ٦٣٦ مليون يورو، منها ٥٣ في المائة مموّل مباشرة من الدولة الفرنسية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وعلى إثر الاجتماع الثاني للأطراف الموقعة على اتفاق نوميا، أعلنت الحكومة الفرنسية أن المساعدة الاقتصادية التي ستقدّمها إلى كاليدونيا الجديدة خلال العقد القادم ستُستثمر بصورة أساسية في صناعة النيكل والسياحة والتعليم[١٦]. وبالإضافة إلى ذلك، خُصّص مبلغ ١٩ مليون يورو لعقود الاستثمار بين الدولة الفرنسية ووحدات الحكم المحلي (البلديات) في الإقليم. وبنهاية عام ٢٠٠٣، كانت ١٩ بلدية قد وقّعت عقودا مع الدولة ركّزت على أشغال الطرق والمباني العامة والمدارس الجديدة وإمدادات المياه والصرف الصحي وتصريف النفايات. ووصل إجمالي الائتمانات، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، مبلغ ٣٥٥ مليون يورو، أي بزيادة ٢٥ في المائة مقارنة بالفترة السابقة، ١٩٩٣-١٩٩٧. وفي سنة ٢٠٠٢، ازدادت التحويلات المالية الفرنسية بنسبة ٤,٥ في المائة، وفقا لمصادر وزارة الخارجية والتجارة لنيوزيلندية[٤].

٤٢ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها السلطة القائمة بالإدارة، فإن الدولة الفرنسية واصلت أيضا تقديم حوافز مالية لتشجيع الاستثمار في أقاليمها فيما وراء البحار، فضلا عن تسهيلات ضريبية محددة ترمي إلى تعزيز قطاعي استخراج وتصنيع المعادن، وقطاعات الصناعة الفندقية والإسكان والنقل، في كاليدونيا الجديدة، بالإضافة إلى امتيازات الخدمات التي يمنحها القطاع العام.

٤٣ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها السلطة القائمة بالإدارة، فإن اقتصاد كاليدونيا الجديدة، بعد الركود الذي شهده في سنة ٢٠٠٢، سجل نتائج متباينة في قطاعات مختلفة في سنة ٢٠٠٣. وسيظل الاقتصاد معتمدا بشكل كبير على التحويلات المالية المباشرة من فرنسا، التي تصل حاليا إلى حوالي ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقا لبيانات معهد الإحصاءات والاقتصاد، فإن عدد بواخر نقل الركاب التي دخلت إلى كاليدونيا الجديدة ارتفع بنسبة ٣٦ في المائة، إذ بلغ عدد الداخلين من السواح إلى كاليدونيا الجديدة ٢٨٣ ٣١ سائحا، في الأشهر الستة الأولى من سنة ٢٠٠٣، على الرغم من أن إجمالي عدد السواح الوافدين إلى كاليدونيا الجديدة كان مخيبا للآمال (انظر أيضا الفقرة ٥٥ أدناه). بيد أن كاليدونيا الجديدة، من جهة أخرى، قد استفادت من ارتفاع أسعار النيكل عالميا، خلال سنة ٢٠٠٣، ويعود ذلك جزئيا إلى اشتداد الطلب من الصين، (انظر الفقرة ٤٥ أدناه). ومن الصناعات الأخرى التي ستشهد نمو تربية الجمبري، إذ يتوقع أن يضاعف المنتجون نتاجهم خلال السنوات الخمس المقبلة لكي يتسنى تلبية الطلب المتزايد من اليابان والصين. وبلغ إجمالي الواردات من صادرات الجمبري ٢٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في سنة ٢٠٠٢، ولا يسبقها في الترتيب سوى الواردات المتحصل عليها من

صادرات النيكل. وارتفعت القيمة الإجمالية لصادرات البضائع لتبلغ ٥٧,٧ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ، في الأرباع الثلاثة الأولى من السنة، وذلك من مبلغ ٤٥,٩ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ في نفس الفترة لسنة خلت، مسجلة بذلك زيادة مقدارها ٢٥ في المائة. بيد أن الواردات قد ارتفعت بنسبة ٣٤ في المائة، خلال نفس الفترة، لتصل إلى ١٢٤,٥ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ[١٧].

٤٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أقر كونغرس كاليدونيا الجديدة، بأغلبية ضئيلة، ميزانية أولية لسنة ٢٠٠٣، مقدارها ٧٥٠ مليون دولار. وأفادت وسائط الإعلام في غضون ذلك بأن قبول مفهوم انتقال كاليدونيا الجديدة في المستقبل القريب من الفرنك المعتمد حاليا في الأقاليم الفرنسية في المحيط الهادئ إلى اليورو يتزايد في أوساط رجال الأعمال. وقررت الغرفة التجارية إجراء دراسات للجدوى وصرّح رئيسها بأن اليورو سيسهّل التجارة ويشجع التوفير ويجذب الاستثمار الأجنبي. ومن ناحية أخرى، تعارض الأطراف الداعية إلى الاستقلال هذا التغيير لأنها تؤكد أن من المقرر، وفقا لأحكام اتفاق نوميا، أن تصبح المسائل النقدية اختصاصا محليا[١٨]. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ذكرت وزيرة أقاليم ما وراء البحار في خطاب ألقته في كونغرس كاليدونيا الجديدة أن الحكومة الفرنسية راغبة في تيسير اعتماد اليورو إذا ما تم التوصل إلى توافق في الآراء على هذه المسألة في الإقليم.

باء - الموارد المعدنية

٤٥ - تسيطر صناعة النيكل على اقتصاد كاليدونيا الجديدة. والإقليم هو ثالث أكبر منتج للنيكل في العالم بعد الاتحاد الروسي وكندا، إذ يُقدّر بأنه يحتوي على ٢٥ في المائة على الأقل من المخزون العالمي من النيكل[١٩]، وهو يوفّر ٦ في المائة من الإنتاج العالمي للنيكل ويشغّل حوالي ٥٠٠ ٣ شخص في شركات ذات أحجام مختلفة تعمل في استخراج المعادن. ومع أن هذا القطاع يتسم بحيوية كبيرة ويمثّل ما بين ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من صادرات كاليدونيا الجديدة، مما يولّد أنشطة اقتصادية عديدة ذات صلة، فإنه قطاع هش إذ إنه يعتمد اعتمادا شبه تام على الطلب الدولي وأسعار النيكل الدولية. ولهذا السبب، يتم التركيز حاليا على تطوير إنتاج المعادن محليا، وهو مصدر ثراء أكبر، بدلا من التركيز على الصادرات من المعادن. واستفادت كاليدونيا الجديدة من ارتفاع أسعار النيكل عالميا في سنة ٢٠٠٣[٤]. فقد ارتفعت أسعار النيكل إلى حوالي ١١,٨ دولارا للطن الواحد، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، مقارنة بسعر ٧ دولارات فقط للطن الواحد في عام ٢٠٠٢، ويعود ذلك جزئيا إلى اشتداد الطلب من الصين. ونتيجة لذلك، فإن قيمة صادرات النيكل ارتفعت إلى ٢٠,٣٣ في

المائة في الأرباع الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٣. وأفضى اشتداد الطلب من الصين أيضا إلى الدفع بحجم الصادرات من الحديد والصلب، بحوالي ٢٠ في المائة، ليصل ١٣٠,٥ مليون كيلو غرام في الأرباع الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٣، وازدادت قيمة هذه الصادرات بنسبة ٢٦,٨ في المائة[٤].

٤٦ - ويجري حاليا دراسة ثلاثة مشاريع كبيرة ذات صلة بالنيكل في الإقليم، وهي مشروع شركة النيكل (Société le Nickel) ومشروع شركة فالكون بريدج المحدودة (Falconbridge) ومشروع الشركة الدولية للنيكل (International Nickel (INCO)) (انظر A/AC.109/2000/4، الفقرات ٣٠ - ٣٢، و A/AC.109/2001/14، الفقرات ٣٣ - ٣٦، و A/AC.109/2002/13، الفقرتان ٣٦ و ٣٧). وفي حين يؤمل أن تؤدي هذه المشاريع إلى نمو اقتصادي ملحوظ، فإنها مثيرة للجدل وما زال الشك يخيّم عليها، خاصة بالنسبة إلى شركة فالكون بريدج والشركة الدولية للنيكل.

٤٧ - وتقوم بالمشروع الأول من هذه المشاريع الثلاثة شركة النيكل (شركة كاليدونيا الجديدة التابعة لشركة إراميه Eramet التي تملكها الدولة الفرنسية) التي تستثمر مبلغا يتراوح بين ١٤٠ و ١٩٠ مليون يورو في مصهر دونيامبو Doniambo لرفع الإنتاج من ٦٠ ٠٠٠ إلى ٧٥ ٠٠٠ طن في العام. ووفقا لما تذكره الحكومة الفرنسية فإن عملية التجديد التي تنطوي على رفع كفاية أحد المصاهر في دونيامبو ومنجم آخر تابع لشركة النيكل في تييباغي، قد أحرزت تقدما خلال سنة ٢٠٠٣، ومن المقرر أن يبدأ الإنتاج في سنة ٢٠٠٦[٤].

٤٨ - والمشروع الثاني قيد الإعداد هو مشروع مشترك بين شركة جنوب المحيط الهادئ لاستخراج المعادن (SMSP) التي يسيطر عليها الكاناك، وقد تحصلت شركة فالكون بريدج الكندية المحدودة على ميزات مالية من الدولة في سنة ٢٠٠٣. وسيشمل المشروع إنشاء مصهر في المقاطعة الشمالية لتجهيز النيكل المستخرج من جبال كونيامبو. ومن المقدّر أن ينتج هذا المصهر حوالي ٦٠ ٠٠٠ طن في السنة ويوفر ٨٠٠ فرصة عمل مباشرة و ٢ ٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة. كما أنه يدخل في صميم مشروع كبير لتوفير الثروة وفرص العمل للمقاطعة الشمالية المتخلّفة اقتصاديا من خلال إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ومرفأ عميق المياه وسد للمياه. وليس من المقرر للإنتاج أن يبدأ إلا بحلول فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بيد أن حكومة المقاطعة الشمالية ستشرع في تشييد مبان سكنية وتجارية في سنة ٢٠٠٤، حول موقع كونيامبو، توطئة للزيادة التي سيشهدها عدد السكان عندما يتم افتتاح المنجم[٤].

٤٩ - والمشروع الثالث هو مشروع الشركة الدولية للنيكل الكندية الذي يخطط لاستغلال رواسب النيكل الموجودة في منطقة غورو، بالمقاطعة الجنوبية. وتستثمر الشركة حوالي ١,٤ بليون دولار لبناء مصنع لاستخراج وتصنيع النيكل والكوبالت، بات من المقرر الآن إكمال بنائه في عام ٢٠٠٥. ومن المتوقع أن تصل القدرة الإنتاجية إلى ٠٠٠ ٥٤ طن من النيكل و ٤٠٠ ٥ طن من الكوبالت في السنة، وبفضل هذا المشروع يقدر استحداث ٥٠٠ ٣ فرصة عمل جديدة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، توقّفت أعمال البناء لعدة أسابيع بسبب إضراب المقاولين المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، نظّم تحالف من قادة السكان الأصليين الكاناك وأصحاب الأراضي وأخصائيي البيئة حصارا للاحتجاج على تأثير مشروع غورو على البيئة وعلى حقوق الاستغلال الإضافية التي مُنحت مؤخرا إلى الشركة الدولية للنيكل في بروني القريبة من غورو. ودعا التحالف إلى إجراء دراسة مستقلة عن التأثير على البيئة وإلى منح كاليدونيا الجديدة حصة مالية أكبر في المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب التحالف عن شواغله بشأن تدفق العمال الأجانب الذي أُعلن عنه. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أعلنت الشركة الدولية للنيكل أنها أوقفت العمل في مشروع غورو لمدة ستة أشهر على الأقل بينما تستعرض التكاليف والأنماط التجارية لأنه حدث ارتفاع حاد وغير متوقّع في التكاليف الهندسية وتكاليف البناء قد ينجم عنه إضافة مبلغ قد يصل إلى ٦٥٠ مليون دولار إلى المبلغ المرصود في ميزانية المشروع التي تبلغ ١,٤ بليون دولار[٢٠]. وخلال سنة ٢٠٠٣، تم الفراغ من دراسة بشأن تكاليف إنشاء المصنع، ويبدو أن المشروع قد بات الآن مضمونا.

٥٠ - وكان النقاش بشأن الأثر الذي ستخلّفه مشاريع النيكل الجديدة على البيئة البحرية البكر لكاليدونيا الجديدة قد بدأ قبل بضعة سنوات واحتدم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بعد أن قدّمت الحكومة الفرنسية طلبا إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لإدراج الشُعَّب المرجانية لكاليدونيا الجديدة في قائمة التراث العالمي. ووفقا لوسائط الإعلام، شجب حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية هذه الخطوة ووصفها بأنها ''ناجمة عن تدخل باريس لدوافع انتخابية''، ورحّبت بها جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني والمجموعات المعنية بالبيئة[٢١]. إلا أن الحكومة الفرنسية الجديدة أعلنت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أنها سحبت طلب وضع الشُعَّب المرجانية تحت حماية اليونسكو قائلة إن هذا التدبير لا جدوى منه نظرا لأنه لا ينطوي على أي أثر ملزم[٢٢]. وقوبل القرار الفرنسي باحتجاجات شديدة من جانب المجموعات المعنية بالبيئة وقادة الكاناك. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، صرّحت وزيرة أقاليم ما وراء البحار أمام كونغرس كاليدونيا الجديدة بأن الطلب الذي قُدّم إلى اليونسكو كان سابقا لأوانه لأن حكومات المقاطعات

الثلاث لم تضع بعد أنظمتها المتعلقة بالقضايا البيئية. بيد أن استغلال موارد الإقليم بشكل أكبر سيؤدي إلى مزيد من الخلافات بين عناصر حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية، وهو تجمع يحظى بعلاقة وثيقة مع شركات استخراج المعادن، وبين مجموعات الكاناك. وتعتقد مجموعات الكاناك بأن حقوق استخراج المعادن يتم بيعها بأسعار زهيدة، وأن المنافع الاقتصادية لا تتدفق إلى المناطق الأشد فقرا من الإقليم، وأن الأنشطة الإنمائية ستؤدي إلى الإضرار بالبيئة المحلية.

٥١ - ووفقا لما جاء في كلمة للرئيس شيراك، ألقاها في نوميا في تموز/يوليه ٢٠٠٣، ينبغي للنمو الاقتصادي أن يأخذ الآثار البيئية المحتملة في الاعتبار. وقال الرئيس شيراك إن التراث الطبيعي [لكاليدونيا الجديدة] يمتلك إمكانيات لا بد من الحفاظ عليها لأجيال المستقبل. ومن الضروري تلمس سبل لتحقيق التنمية المستدامة.

٥٢ - وأعربت لجنة الموقعين على اتفاق نوميا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، عن شواغل مشابهة. وشددت اللجنة على أهمية إيجاد حلول لمسألة حماية البيئة. وعبر المشاركون عن الحاجة إلى توفر خبرات جديدة لوضع قواعد جديدة للميثاق البيئي في المستقبل.

جيم - القطاعات الاقتصادية الأخرى

٥٣ - القطاعات الأخرى التي تسهم في الناتج المحلي الإجمالي لكاليدونيا الجديدة هي الإدارة العامة، والتجارة، والخدمات، والبناء والأشغال العامة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والزراعة، والسياحة. وشهد قطاع البناء نموا مطردا خلال عام ٢٠٠٣. وكان مرد هذا النمو ضرورة إعادة البناء بعد الدمار الكبير الذي خلفه إعصار إريكا في آذار/مارس ٢٠٠٣. وموّلت الحكومة برنامجا طارئا لإعادة بناء ١ ٠٠٠ وحدة سكنية بمبلغ إجمالي قدره ٤١ ٩٠٠ ٠٠٠ يورو. وعلاوة على ذلك، تحققت مشاريع تقسيم الأراضي في نوميا.

٥٤ - وتمثل الزراعة وصيد الأسماك ٢ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنهما أخذا بصورة متزايدة يحتلان مكانة مركزية في مجتمع كاليدونيا الجديدة، ويوفّران العمل لما يقارب ٣٠ في المائة من السكان، ويمكّنان من استيعاب النازحين من الأرياف. وتهدف مشاريع التنمية الريفية إلى تعزيز السوق المحلية، مما يقلل من الحاجة إلى السلع الغذائية المستوردة. ويعاني قطاع صيد الأسماك من التخلّف، إذ يمثّل صيد السمك التجاري الثلث فقط من مجموع كمية الصيد، ومعظمه من سمك التونة الذي يُصدّر إلى اليابان. غير أن السلطات في المقاطعة الشمالية وجزر لويالتي تزيد من عدد أساطيل الصيد، وشهدت الزراعة المائية توسعا سريعا في السنوات العشر الأخيرة[٤](١٩).

٥٥ - وتُعدّ السياحة أحد القطاعات المهمة الأخرى، ولكن تحسين خدمات الخطوط الجوية ما زال يشكل أولوية مهمة للإقليم إذا ما أريد تحقيق مزيد من التنمية في السياحة. وكما ذكر من قبل (انظر الفقرة ٤٣)، ارتفع عدد الوافدين على متن السفن السياحية بنسبة ٣ في المائة ليصل إلى ٢٨٣ ٣١ خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٣. ومع أن مجموع السياح الوافدين إلى كاليدونيا الجديدة ظل مستقرا بالمقارنة مع عام ٢٠٠٢، فإن هذه الأرقام كانت مخيبة للآمال. فقد انخفض عدد الوافدين من أستراليا خلال هذه الفترة بنسبة ٢١,٨ في المائة سنة بعد أخرى، كما انخفض عدد الزائرين من نيوزيلندا واليابان بنسبة ٩,٦ في المائة و ٩ في المائة على التوالي. ووفقا للسلطة القائمة بالإدارة، يعكس هذا الأداء الهزيل انحسار صناعة السفر الدولية، على نحو ما أدت إليه بشكل خاص حالة الترقب التي سبقت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق وأعقبتها، إلى جانب تفشي المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة في بعض البلدان الآسيوية، مما أدى إلى إقناع العديد من السياح بالمكوث في بلدانهم. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، بدأت الأشغال لتشييد مشروعين جديدين، هما فندقي Ramada و Mercure في جزر آنس فاتا ومدينة نوميا. وقد استفاد فندق Ramada من المساعدة الضريبية المتاحة في إطار البرنامج الهادف إلى تيسير الاستثمارات الأجنبية. ولا يزال الطلب الذي تقدم به فندق Mercure للحصول على مساعدة مماثلة قيد النظر.

٥٦ - وفي ضوء مغادرة شركات الخطوط الجوية Corsair و Continental-Micronesia و AOM-Air Liberté واعتزام شركة الخطوط الفرنسية Air France وقف عملياتها في كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠٠٣، ركّزت حكومة كاليدونيا الجديدة اهتمامها في السنوات الأخيرة على كفالة وجود خطوط جوية دائمة إلى الإقليم والحصول على دعم وزارة النقل الفرنسية في هذا الصدد. ونتيجة لذلك، أقرّ الإقليم صفقة معفاة من الضرائب لشراء طائرتين فرنسيتي الصنع من طراز Airbus A-330 في عام ٢٠٠٢ وطائرة واحدة في عام ٢٠٠٣ لصالح شركة Air Calédonie International (AirCalin) التي ترفع علم الإقليم. وقد بدأ تشغيل الطائرتين الأوليين عام ٢٠٠٣، بينما سيبدأ تشغيل الطائرة الثالثة في عام ٢٠٠٤. واعتبارا من آذار/مارس ٢٠٠٣، تولت شركة AirCalin تشغيل خط نوميا - طوكيو الذي تشغّله الخطوط الجوية الفرنسية. وستُشغل هذا الخط في إطار اتفاق يخول تقاسم الرمز مع شركة الخطوط الفرنسية. وسيمكن هذا الإجراء من زيادة عدد المقاعد المتوافرة بـ ٠٠٠ ٢٠ كل سنة. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت شركة الخطوط الفرنسية تسيير رحلات إلى كاليدونيا الجديدة وانطلاقا منها.

دال – اليد العاملة

٥٧ – وفقا للمعلومات التي قدمتها السلطة القائمة بالإدارة، كان عدد العاطلين عن العمل ٩ ٤٦٠ شخصا في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أي بزيادة ١,٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٢. غير أن المصدر ذاته لاحظ أن النزاعات العمالية تتكرر في كاليدونيا الجديدة وأنها أدت إلى ضياع العديد من ساعات الإنتاج بسبب الإضرابات وإغلاق أماكن العمل. غير أن المصانع كثيرا ما تضطر إلى تعطيل الإنتاج بسبب حالات الإضراب التي ينظمها الدخلاء. هذه الحالة شهدت على ما يبدو تحسنا طفيفا طوال عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٢، نشبت نزاعات عمالية، في قطاع استخراج المعادن بالذات، وقامت بتنظيمها نقابة عمال ومستخدمي كاليدونيا الجديدة في مواقع شركة Le Nickel-SLN وشركة جنوب المحيط الهادئ لاستخراج المعادن SMSP.

٥٨ – وأوضحت لجنة الموقعين على اتفاق نوميا، خلال اجتماعها في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أن حماية العمالة المحلية ما زالت أولوية هامة بالنسبة لها، واقترحت سن قانون جديد من شأنه أن ينظم توظيف سكان كاليدونيا الجديدة في الخدمات العامة. وفي القطاع الخاص، سيُركز إلى حد كبير على التدريب والتعليم. ومن شأن التعاون مع النقابات المحلية أن يساعد على صياغة مقترحات جديدة لحماية العمال المحليين.

رابعا – نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٥٩ – شارك ممثل عن حزب جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني في حلقة منطقة البحر الكاريبي الدراسية الإقليمية، التي عقدت في أنغيلا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ ونظمتها اللجنة الخاصة لاستعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٦٠ – وذكّر ممثل جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني لكاليدونيا الجديدة، الذي كان يتحدث باسم شعب الكاناك (A/58/23، الفصل الثاني، المرفق، الفقرة ٢٥)، بأن كاليدونيا الجديدة – كاناكي أُدرجت من جديد في عام ١٩٨٦ في قائمة الأقاليم التي ينبغي إنهاء الاستعمار فيها. فقد استقبلت تلك الأرض هجرة مكثفة وشهدت طفرة اقتصادية هائلة في الستينات والسبعينات تعزى في جانب كبير منها إلى استخراج النيكل. وتسببت تلك الطفرة في وجود صلات ديمغرافية واقتصادية غير مؤاتية للشعب الأصلي. وقال إن مصدر الدعم

على الساحة الدولية لجبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني لكاليدونيا الجديدة في مطالبتها بالاستقلال حتى الآن هو بلدان منطقة المحيط الهادئ. غير أن الجبهة تخشى أن تؤدي الحملة الدبلوماسية الفرنسية، المتمثّلة في تقديم معونات للمنطقة، إلى تحييد هذا الدعم. وطلب من الأمم المتحدة أن تساعد في تحقيق تطلعات الشعب الأصلي مع تقديم حلول دائمة لجميع سكان كاليدونيا الجديدة.

٦١ - وفي تقرير حلقة منطقة البحر الكاريبي الدراسية الإقليمية المعنية بالنهوض بعملية إنهاء الاستعمار في منطقة البحر الكاريبي وبرمودا (A/58/23، الفصل الثاني، المرفق)، لاحظ المشاركون مع القلق أن بعض التدابير الواردة في اتفاق نوميا لم تُنفّذ بعد. ولاحظوا في الوقت نفسه أن جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني تطلب دعم الأمم المتحدة ويقظتها في سبيل احترام الاتفاق وتنفيذه بطريقة تحقق تطلعات شعب كاليدونيا الجديدة الأصلي. كما أحاطوا علما بالطلب الذي تقدّم به ممثل جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني لكاليدونيا الجديدة لإيفاد بعثة زائرة إلى كاليدونيا الجديدة من أجل تقييم الحالة ميدانيا.

٦٢ - وقد بحثت اللجنة الخاصة مسألة كاليدونيا الجديدة خلال جلستها السابعة التي عقدتها يوم ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (انظر الوثيقة A/AC.109/2003/SR.7). وخلال الجلسة، عرض ممثل بابوا غينيا الجديدة مشروع القرار A/AC.109/2003/L.10. واعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار هذا بدون تصويت (انظر الوثيقة A/AC.109/2003/23).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٦٣ - في الجلسة الثالثة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، التي انعقدت يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أدلى ممثل بابوا غينيا الجديدة ببيان أشار فيه، ضمن أمور أخرى، إلى أنه سيكون من المتيسر ، بفضل النوايا الطيبة لجميع الأطراف المعنية، تمكين شعب الكاناك من ممارسة حقه في تقرير المصير (انظر A/C.4/58/SR.3).

٦٤ - وفي جلستها السابعة، التي انعقدت يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اعتمدت اللجنة الرابعة، مشروع القرار المتعلق بمسألة كاليدونيا الجديدة دون تصويت (انظر A/C.4/58/SR.7).

جيم - الجمعية العامة

٦٥ - في جلستها العامة ٧٢، التي انعقدت يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٠٦/٥٨ المتعلق بمسألة كاليدونيا الجديدة دون تصويت (انظر A/58/PV.72).

الحواشي

(١) استخلصت المعلومات الواردة في هذا التقرير من المعلومات التي أحالتها حكومة فرنسا إلى الأمانة العامة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ومن مصادر منشورة.

(٢) وكالة Oceania Flash للأنباء، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

(٣) CCPR/C/75/D/932/2000، الفقرة ١٤-٧.

(٤) The Economist Intelligence Unit, Country Report New Caledonia، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

(٥) وكالة Agence France Press للأنباء، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وصحيفة Le Monde، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

(٦) وكالة Oceania Flash للأنباء، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

(٧) وكالة Agence France Press للأنباء، ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

(٨) وكالة Oceania Flash للأنباء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٩) المرجع نفسه، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

(١٠) وكالتا Oceania Flash/SPC للأنباء، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

(١١) وكالة Oceania Flash للأنباء، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وصحيفة L'Humanité على الإنترنت، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(١٢) وكالة Oceania Flash للأنباء، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(١٣) موقع مجلس الشيوخ الفرنسي على الإنترنت: www.senat.fr.

(١٤) انظر الإعلان النهائي للمؤتمر الوزاري لبلدان وأقاليم ما وراء البحار، بونير، جزر الأنتيل الهولندية، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(١٥) صحيفة L'Humanité، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، Virtual Information Center، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، www.wic-info.org.

(١٦) وكالة Agence France Press للأنباء، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، Economist Intelligence Unit، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(١٧) الجماعة الفرنسية للمحيط الهادئ (فرنك الاتحاد المالي للمحيط الهادئ). ١ يورو=١١٧,٥٨ فرنكا بتاريخ ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(١٨) وكالة Oceania Flash للأنباء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ و Economist Intelligence Unit, *ViewsWire*، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(١٩) The Economist Intelligence Unit, Country Report، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(٢٠) وكالة PINA Nius للأنباء، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(٢١) صحيفة Le Monde ووكالة Oceania Flash للأنباء، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٢٢) وكالة PINA Nius للأنباء، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.